جامعة الشهيد حمه لخضر (ولاية الوادي)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموسم الجامعي 2022/2021

الإجابة النموذجية لرقابة السداسي الثالث 2022

تخصص: اقتصاد كمي
مقياس: قانون الاستثمار

د.نور الدين جوادي
أستاذ محاضر
كلية الإقتصاد. جامعة الوادي. الجزائر

1. هل يقصد بـ "الاستثمار" في القانون الجزائري استحداث نشاطات اقتصادية فقط؟(03 نقاط):

يقصد بـ "الاستثمار" في القانون الجزائري، إما:

- اقتناء أصول في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة(1 نقطة)؛
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية(1 نقطة)؛
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية(1 نقطة).

2. ما العلاقة بين "العادات"، "التقاليد" و"القانون"؟ (03 نقطة):

تتمثل العلاقة بين "العادات"، "التقاليد" و"القانون" في كونهم يشكلون مسار تكون "القاعدة القانونية"(1 نقطة)، فعندما يكرر الأشخاص سلوكا معينا يصبح من "العادات"(0.5 نقطة)، وبمجرد توارثه بين الأجيال يصبح من "التقاليد" (0.5 نقطة)، وبعد عرضه على الجهات التشريعية المعتمدة في الدولة يدرج ضمن "القانون" (0.5 نقطة)الذي يعتمد لتنظيم شؤون الحياة العامة(0.5 نقطة).

3. "الاستثمار" هو كل النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات: نعم أو لا ؟ (02 نقطة): نعم (2 نقطة).

4. قبل صدور "قانون الاستثمار 277/63 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 57 ليوم 02 أوت 1963، وفق أي نظم قانونية كان مناخ "الاستثمار" يسير في الجزائر؟ (02 نقطة)

قبل صدور "قانون الاستثمار 277/63 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 57 ليوم 02 أوت 1963، كان مناخ "الاستثمار" في الجزائر يسير وفق القانون الفرنسي (1 نقطة) باستثناء ما تعارض مع توجهات الدولة الجزائرية المستقلة (1 نقطة).

5. ينظم "قانون الاستثمار" كل من "الاستثمار المباشر" و"الاستثمار غير المباشر"؛ فما المقصود بكل منها (02 نقطة)

- "الاستثمار المباشر": هو اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة؛ و/أو استفاد من إعادة نشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية (1 نقطة).
- "الاستثمار غير المباشر": هو المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية (1 نقطة).

6. ما هي النقلة النوعية التي تضمنها قانون "النقد والقرض" (المعروف بقانون 10/90) بالنسبة لمناخ لاستثمار في الجزائر؟ (02 نقطة):

- فتح الباب أمام القطاع الخاص (1نقطة)وأمام الاستثمار غير المباشر (1 نقطة).

7. خلال الفترة بين 1963 إلى 1990 ما هو المعيار الذي اعتمده المشرع الجزائري للتفرقة بين "المستثمر الوطني" و"المستثمر الأجنبي"؟ (04 نقطة):

على مدار الفترة بين 1963 إلى 1990، اعتمد المشرع الجزائري معيار "الجنسية" (1 نقطة)للتفرقة بين "المستثمر الوطني" و"المستثمر الأجنبي". ومع صدور قانون "النقد والقرض" استبدل المعيار بـ "معيار الإقامة" (1 نقطة) بهدف استقطاب أموال الجزائريين المقيمين بالخارج ودمجها في مشروع التنمية الوطنية؛ ليتم الرجوع إلى معيار "الجنسية" مع صدور القانون 12/93 (1 نقطة) المتعلق بترقية الاستثمار، ويبقى ساري المفعول إلى يومنا هذا، مع الإبقاء على "معيار الإقامة" (1 نقطة)فيما تعلق بالصرف وحركة رؤوس الأموال.

8. ما أهم ما ميز مناخ وقانون "الاستثمار" في الجزائر العام 1982 ؟ (02 نقطة):

- فتح الباب أمام الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني(2 نقطة).